



أفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

"إسرائيل" واحة العنصرية

المجتمع الصهيوني يعج بالعنصرية بين فئاته ومكوناته المختلفة وتعتبر "إسرائيل" واحة من واحات العنصرية: تتناول في هذه السطور بعضاً من أشكال التمييز والعنصرية التي تمارسها "الدولة اللقطة" بحق أهلنا وشعبنا فلسطيني والأرض المحتلة عام "1948 م"؛ وهم جزء أصيل من الشعب العربي الفلسطيني بقي ثابتاً صامداً في موطنه ليشكل شوكة في حلق الاحتلال على مدار عشرات السنوات. كان عددهم عام النكبة "1948 م" حوالي "120" ألف نسمة هم من تبقى في فلسطين المحتلة بعد تهجير قرابة "80%" من الشعب الفلسطيني نزوحاً قصراً إلى قطاع غزة والضفة الغربية ودول الشتات؛ ومنذ ذلك الحين أي فور وقوع النكبة والاحتلال وحكوماته المتعاقبة يمارسون بحق شعبنا وأهلنا في فلسطين المحتلة ظملاً وقهراً وتمييزاً عنصرياً شاملاً مخططاً له في غالبية مجالات الحياة إن لم يكن كلها؛ وهم اليوم قرابة "1.8" مليون نسمة أي حوالي "20%" من إجمالي سكان "إسرائيل" فلسطين المحتلة. اليوم يصفونهم بأنهم الأقلية العربية متناسين أنهم أصحاب الأرض الشرعيين؛ الأقلية هذه تواجه تحديات خطيرة في مقدمتها دعوة بعض القيادات الحزبية والحكومية ومنهم "أفيغدور ليبرمان" و"بنيامين نتنياهو" وغيرهم ممن دعا لطردهم أكبر عدد منهم وترحيلهم للضفة الغربية المحتلة أو إلى خارج حدود فلسطين؛ وقد تم تسجيل ذلك عبر توصيات عدة مؤتمرات صهيونية استراتيجية مهمة كمؤتمر "هرتسليا" الذي يعقد بشكل سنوي منذ العام "2000 م".

سياسات خبيثة

اتبعت سلطات الاحتلال سياسات خبيثة قائمة على قاعدة "فرق تسد" حيث حاولت التفريق بين مكونات المجتمع العربي والعمل بكل جد على طمس الهوية العربية؛ ومن ذلك محاولاتهم بالتعامل مع الدروز والشركس كقوميات منفصلة حيث فرضت عليهم الخدمة الإلزامية في جيش الاحتلال منذ العام "1958 م" بالإضافة لمحاولات التفريق بين العرب المسلمين والمسيحيين وتقسيم المسيحيين إلى طوائف مختلفة؛ شرقية وغربية، وكذلك تعزيز فكرة المذاهب بين المسلمين وهكذا في محاولات تتكرر منذ عشرات السنوات بهدف السيطرة على المجتمع العربي وتسهيل قيادته وتوجيهه. ومن المؤامرات الخبيثة التي تنتهجها سلطات الاحتلال مع المجتمع العربي بفلسطين المحتلة محاولة إغراق المدن والقرى والبلدات العربية بالسلاح لتعم الفوضى ويسود القتل وتستحكم سياسة الجريمة المنظمة. وجهت حنين الزعبي؛ النائبة العربية في الكنيست الصهيوني قبل عدة سنوات خطاباً لمراقب الدولة الإسرائيلي؛ أشارت فيه لوجود حوالي "400" ألف قطعة سلاح في الوسط العربي؛ في محاولة منها لإجبار سلطات الاحتلال على القيام بواجباتها في حماية المجتمع العربي لكن دون جدوى. طبيعة الحال فإن رجال الأمن الإسرائيلي وأجهزته تراقب سير تلك الأسلحة والتي لا يختلف عاقلان أن مصدرها هو مصانع السلاح وتكنات جيش الاحتلال حيث يتم تهريبها للوسط العربي؛ ولقد صرح وزير الأمن الداخلي السابق "غلعاد إردان" في جلسة بالكنيست أن "90%" من السلاح المتواجد في الوسط العربي مصدره الجيش الإسرائيلي.

يهود يكرهون يهوداً

السياسات العنصرية وخطاب الكراهية لم يقتصر على المجتمع العربي في الدولة الصهيونية بل تعدى ذلك ليصل لفئات ومكونات المجتمع اليهودي الذي هو في الأصل متناسكش ومكون من مشارب فكرية وخلفيات ثقافية وقومية مختلفة ومتباينة شرقية وغربية. تجد اليهود من الأصول الغربية وأصحاب البشرة البيضاء يمارسون ضد اليهود من أصول شرقية وأثيوبية إجراءات تمييزية؛ فقد نفذت النخب الاشكنازية خطوات تروبية شملت إجراءات تمييز عنصرية مخيفة سواء بسبب لونهم أو أصولهم القومية. ومن الخطوات التمييزية بين اليهود أنفسهم ما سجله الباحث والمحاضر اليهودي في جامعة حيفا الدكتور "أرييه كيزل" في كتابه بعنوان: "الرواية الشرقية الجديدة في إسرائيل" والذي صدر عام "2015 م" وأثبت فيه أن النخب الاشكنازية وهم اليهود من أصول أوروبية؛ قد نفذوا خطوات تروبية وإجراءات إدارية أفضت لتمييز مخيف لصالح الأشكناز على حساب "السفاردايم" وهم اليهود من أصول شرقية. وقد كشفت دراسة إسرائيلية أعدها عميد كلية أكاديمية يدعى البروفيسور "يوفال البشان" وتم نشرها في أغسطس من العام "2018 م" وجود فجوات ضخمة بين اليهود الغربيين والشرقيين في سوق العمل الإسرائيلية؛ فمثلاً "78%" من أصحاب القرار باعتماد الموظفين الجدد في الوظائف الحكومية هم من اليهود الغربيين؛ مقابل "22%" من اليهود الشرقيين؛ في حين يتولى "60%" من اليهود الأشكنازيين أي الغربيين الوظائف الحساسة في المؤسسات الحكومية مقابل "40%" لصالح اليهود الشرقيين.

لدى زيارته المديرية العامة للتدريب.. د. بحر: وزارة الداخلية درعٌ يحمي الوطن والمواطن



الإنسان الفلسطيني وحماية المشروع الوطني؛ مشيداً بالإرادة القوية التي يتمتع بها عموم شعبنا وخاصة قيادات وزارة الداخلية.

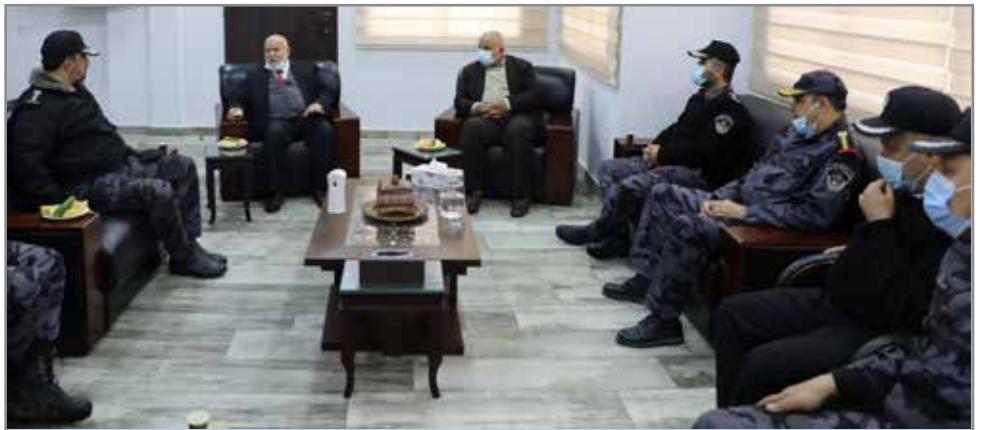
بدوره رحب وكيل وزارة الداخلية اللواء أبو نعيم؛ في كلمة له برئاسة المجلس التشريعي وشدد على استمرار وزارته في تقديم الخدمة للمواطنين والسهر على حمايتهم وتوفير الأمن الشخصي والجمعي للمجتمع؛ معرباً عن ثقته بالمديرية وقيادتها ومدربيها وقدرتهم على صقل مهارات المتدربين.

في حين قدم العميد خلف؛ شرحاً وافياً عن مديريته وخطتها الهادفة لخلق جيل من العناصر والضباط والكفاءات للعمل بالأجهزة الأمنية والشرطية المختلفة؛ معرباً على البرامج التدريبية وطبيعة الدورات التي تقدمها المديرية وأجندة التدريب السنوية لها؛ موضحاً أن المديرية كان لها دوراً إيجابياً بارزاً في تنظيم سلوك العاملين بالداخلية وقد انعكست جهودها على وحدة الفهم لدى المنتسبين للوزارة مما كان له أثراً طيباً على المواطنين.

قال رئيس المجلس التشريعي بالإجابة الدكتور أحمد بحر: "إن وزارة الداخلية والأمن الوطني تعتبر الحامي الأول للوطن والمواطن والمديرية العامة للتدريب فيها تزود المتدربين بالعقيدة الأمنية الوطنية الصحيحة".

جاءت تصريحات بحر؛ لدى زيارته المديرية العامة للتدريب بوزارة الداخلية والأمن الوطني مطلع الأسبوع الجاري؛ حيث كان في استقباله وكيل وزارة الداخلية اللواء توفيق أبو نعيم؛ والمدير العام للمديرية العامة للتدريب العميد محمد خلف؛ وليفيف من كبار الضباط والمدربين العاملين بالمديرية.

وتفقد بحر؛ مرافق المديرية والدورات التدريبية المقامة فيها وتجول على المتدربين وأطلع على جدول التدريب والمهارات التي يتم تزويد المتدربين بها؛ وألقى كلمة أمام جموع المتدربين أشاد فيها بوزارة الداخلية والأمن الوطني ودورها الفاعل في بناء قدرات المتدربين وصقل مهاراتهم، شاكراً للمديرية جهودها في تزويد الأجهزة الأمنية بالكوادر والكفاءات الوطنية التي تساهم في خدمة



د. بحر لدى اجتماعه مع اللواء. أبو نعيم بحضور العميد محمد خلف وعدد من كبار الضباط بمديرية التدريب



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

المجلس التشريعي يقر قانوني كورونا والكاتب بالعدل بالقراءة الثانية



التفاصيل <<< 6

هنا قطر باليوم الوطني.. د. بحر يهنئ رئيسي البرلمانين الكويتي والأردني بمناسبة انتخابهما



رئيس مجلس الشورى القطري أحمد آل محمود



رئيس مجلس النواب الأردني عبد المنعم العودات



رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم



رئيس المجلس التشريعي بالإبادة د. أحمد بحر

ويهنئ قطر باليوم الوطني

إلى ذلك هنا بحر؛ دولة قطر أميراً وبرلماناً وحكومةً وشعباً، بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لدولة قطر الشقيقة؛ مثنياً في برقية وجهها لرئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبد الله آل محمود، دور قطر في نصرته الشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته، داعياً لمواصلة الجهود البرلمانية الداعمة للحقوق الفلسطينية العادلة خصوصاً في ظل التحديات الكبرى التي تواجه القضية الوطنية، مؤكداً عمق العلاقة التاريخية والأخوية التي تربط الشعبين الفلسطيني والأردني، راجياً الله أن يحفظ المملكة الأردنية الشقيقة، ويعينها على تحقيق تطورات شعبها ويديم عليهم نعمة الأمن والاستقرار والتقدم والرخاء.

الانتخابات البرلمانية، مؤكداً على أهمية مواصلة مجلس النواب الأردني دوره الأصيل لدعم الحقوق الفلسطينية ورفض التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، والعمل على إفضال المشاريع والمخططات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية العادلة.

وشدد على عمق العلاقة التاريخية والأخوية التي تربط الشعبين الفلسطيني والأردني، راجياً الله أن يحفظ المملكة الأردنية الشقيقة، ويعينها على تحقيق تطورات شعبها ويديم عليهم نعمة الأمن والاستقرار والتقدم والرخاء.

الحرّة، وشكّل نموذجاً عربياً يفتخر به، مؤكداً ثقة الشعب الفلسطيني بدولة الكويت الداعمة والمخلصة للقدس وفلسطين. وقال: "نتطلع إلى مواصلة مجلس الأمة الكويتي دوره المشرف ومواقفه الأصيلة الداعمة للحقوق الفلسطينية والرافضة للتطبيع مع الاحتلال، والعمل على إفضال المشاريع والمخططات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية العادلة".

تهنئة رئيس البرلمان الأردني

وأشاد بحر، في رسالة أخرى وجهها لرئيس مجلس النواب الأردني المنتخب عبد المنعم العودات؛ بإنجاز المملكة الأردنية الهاشمية

وجه د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإبادة، برقيته تهنئة منفصلتين لرئيس مجلس الأمة الكويتي المنتخب مرزوق الغانم، ورئيس مجلس النواب الأردني المنتخب عبد المنعم العودات، بمناسبة انتخابهما، وفي رسالة ثالثة وجهها لرئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبد الله آل محمود؛ هنا باليوم الوطني لدولة قطر.

تهنئة رئيس البرلمان الكويتي

وثمن د. بحر؛ في رسالة وجهها لرئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم؛ جهود دولة الكويت بإنجاز العرس الديمقراطي الذي جسّد حضارية الشعب الكويتي وإرادته

بحثوا احتياجات وزارة الصحة.. نواب التغيير والإصلاح يلتقون رئيس الغرفة التجارية

في ظل النقص الشديد الذي تعانيه المستشفيات في المستلزمات والأدوية. ومن جهته أكد النائب مروان أبو راس، أنه تم تشكيل لجنة برلمانية بهدف دعم قطاع الصحة في غزة بعد تفشي كورونا، وأنها ستتواصل مع جهات برلمانية وعدد من المؤسسات المجتمعية المدني للتخفيف من آلام شعبنا في ظل الحصار الظالم. ومن جانبه أكد الحصري، على ضرورة العمل من أجل تسخير الإمكانيات لمساندة أبناء شعبنا الفلسطيني بما يحافظ على مقوماته الاجتماعية والصحية، متمنياً السلامة التامة لكل المجتمع الفلسطيني.

سلم نواب من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية رسالة لرئيس الغرفة التجارية تتضمن احتياجات وزارة الصحة لمواجهة كورونا، وذلك خلال لقاء جمعهم مع رئيس غرفة تجارة وصناعة غزة وليد الحصري ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الفلسطينية، وأشار النواب إلى أن اللقاء يأتي في إطار العمل المشترك لإنقاذ الوضع الصحي بقطاع غزة في ظل تفشي كورونا. بدوره طالب النائب محمود الزهار، الغرفة التجارية بالعمل على دعم القطاع الصحي في قطاع غزة لمواجهة جائحة "كورونا"



نواب يناقشون مع النائب العام مشاريع قوانين ومقترحات وشكاوى



ومنح الصلاحية لجهات الضبط القضائي باتخاذ الإجراءات العاجلة للتعامل مع الجائحة، مع مراعاة وضمان رقابة الجهات القضائية ومتابعتها لسلامة الاجراءات. وفي سياق آخر: بحث النواب مع النائب العام استدرار الإجراءات القانونية العملية لبعض مشاريع القوانين ومعالجتها من أجل أن تكون أكثر فعالية وعدالة، ومعالجة بعض بنود القوانين كقانون مكافحة المخدرات، وقانون الصلح الجزائي ليصبح أكثر ملائمة مع المجتمع الفلسطيني وفئاته المختلفة. كما ناقش المجتمعون في اللقاء، آليات دعم وإسناد المجلس التشريعي لمنظومة العدالة الجنائية، حيث ثمن النواب جهود النيابة العامة في تعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي والسلم الأهلي في ظل الظروف الاستثنائية، وتحقيق الردع العام لمرتكبي الجرائم، ورد الحقوق لأصحابها، وإرساء مبدأ سيادة القانون.

بحث وفد من نواب المجلس التشريعي مع النائب العام عدة ملفات ومشاريع قوانين، وشكاوى ومقترحات خاصة بعمل النيابة العامة؛ وضم الوفد كل من رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ورئيس لجنة الرقابة وحقوق الانسان النائب يحيى الجمل، والنائب هدى نعيم. وناقش النواب مع النائب العام المستشار ضياء الدين المدهون؛ مشروع قانون مكافحة كورونا الذي يعكف المجلس التشريعي على إعداده وإقراره وفقاً للقانون والأصول، ودور النيابة العامة في مشروع القانون. وتم التأكيد على ضرورة إقرار القانون بأقرب وقت، ومنح الصلاحيات لجهات الاختصاص باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الصحة والسلامة العامة، وحماية الأمن الاقتصادي، وسبُل مكافحة الجرائم الناتجة عن مخالفة الإجراءات والتدابير مع الحفاظ على الحقوق والحريات العامة. وشدد المجتمعون على ضرورة الحرص على الموازنة بين المصلحة العامة والخاصة،

لدى مشاركتها بندوة برلمانية الكترونية

النائب نعيم تطالب بتفعيل الدور البرلماني الدولي لمواجهة التطبيع مع الاحتلال



مصلحة للاحتلال

وأضافت أن المطبوعين يحاولون تسويق التحالف مع كيان الاحتلال لصد هجوم "الغزة" على المنطقة، لافتة إلى أن هذه المحاولة البائسة لن تنطلي على طفل صغير سمع في مدرسته عن تاريخ المنطقة. وأشارت إلى أن العلاقات "السلمية" مع الاحتلال هي فقط في اتجاه واحد وهو مصالح الاحتلال وتعزيز سيطرته وتفرد في المنطقة العربية، لافتة إلى أن الاحتلال سيكون صاحب اليد العليا في أي علاقة تطبيعية. وأكدت على أهمية ودور الشعوب العربية والإسلامية في مواجهة التطبيع مع كيان الاحتلال وافشال أهدافه ولجم الحكومات عن مزيد من الهرولة والاستسلام، مشددة أن المجتمع الفلسطيني لن يتمكن من صد هذه الهجمة الخبيثة إلا إذا حصن جبهته الداخلية على كل المستويات القانونية والإعلامية والفكرية الثقافية.

طالبت النائب في المجلس التشريعي هدى نعيم؛ بتفعيل الدور البرلماني العربي والإسلامي والدولي لمواجهة الأخطار والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، خاصة مع تسارع التطبيع مع الكيان الصهيوني، داعية لبلورة الخطط والمواقف والجهود البرلمانية للتصدي لمخططات تصفية القضية الفلسطينية. جاء ذلك خلال مشاركة النائب نعيم؛ بندوة برلمانية الكترونية دولية عبر تطبيق "Zoom" بحضور النائب بالبرلمان الهندي د. تياقي؛ والنائب سعود حسين من المالديف، والنائب بيمال من سيريلانكا، والمدير العام لرابطة برلمانيون لأجل القدس محمد البلعاوي. وأكدت النائب نعيم؛ أن المطبوعين يوهمون أنفسهم بأن الاحتلال حقيقة قائمة ومستمرة في المستقبل وزوالها مستحيل، لافتة إلى أن القارئ لتاريخ الاستعمار والمستعمرين يدرك بما لا يترك مجالاً للشك، أنه لا بقاء لمستعمر مهما طال الزمن.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

قانون كورونا.. خارطة طريق لمكافحة الوباء

لقد تفاعلنا في المجلس التشريعي الفلسطيني منذ اللحظة الأولى لانتشار جائحة كورونا على كافة المستويات، وأولينا الحدث الجلل فائق العناية وبالغ الاهتمام، وواكبنا تطورات الجائحة وأثارها إقليمياً ودولياً، وقمنا بتشكيل خلية أزمة برلمانية منذ البداية لمتابعة الأوضاع الصحية لأبناء شعبنا، والوقوف على الاحتياجات التشريعية للجهات الحكومية لتمكينها من التصدي لانتشار الوباء وتذليل أية إشكاليات قانونية في إطار العمل والجهد الحكومي المكافح للوباء، كما مارسنا دورنا الرقابي على الوزارات والدوائر الحكومية، وخاصة الصحية والأمنية والاقتصادية، لضمان حسن سيرها وصوابية إجراءاتها وقراراتها لخدمة أبناء شعبنا، وحرصت رئاسة المجلس التشريعي ولجانته المختصة على متابعة كافة الشكاوى الواردة من المواطنين بخصوص الجائحة، والعمل على سرعة حلها، وضمان مواءمة الإجراءات والقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية وجهاتها المختصة مع التشريعات القائمة والأصول القانونية، وضمان تنفيذ الجهد الرسمي وبروتوكولاته الصحية والأمنية.

فضلاً عن ذلك، استنفرت رئاسة المجلس التشريعي جهودها على المستوى الإقليمي والدولي عبر رسائل ومخاطبات عاجلة وجهتها لرؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، وللاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والآسيوية والأوروبية، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الأممية والمنظمات الدولية، بهدف توفير الدعم المالي واللوجستي للقطاع الصحي داخل القطاع، وإسناد خطته الطارئة لمواجهة الوباء، وطالبنا الجميع بتحمل مسؤولياتهم تجاه الواقع الصحي الهش داخل القطاع، والعمل على توفير كل ما يلزم من أدوات ومعدات ولوازم طبية من أجل حماية أرواح أبناء شعبنا وسلامة أمنه الصحي والمجتمعي وتعزيز صموده على أرضنا المباركة.

وها هو المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم يخوض خطوة بالغة الأهمية في إطار معالجة التداعيات الناجمة عن الجائحة عبر سن قانون كورونا الذي أقره المجلس التشريعي بالقرارة الثانية يوم أمس، ليدخل حيز التطبيق الفعلي والعمل الإلزامي من أجل خدمة أبناء شعبنا وتوفير أمنهم الصحي وسلامتهم الاجتماعية، وكي تتوحد جهودنا البرلمانية مع الجهود الحكومية من أجل تكريس خارطة الطريق المثلى الكفيلة بتجاوز دوائر المحنة الراهنة، والانتقال بشعبنا إلى بر السلامة والأمان بإذن الله.

لقد أرسى قانون جائحة كورونا المفاهيم والقواعد الأساسية لمواجهة الوباء، ورسم خارطة طريق واضحة أمام الجهات الحكومية المختصة لحماية أبناء شعبنا، وحدد النواظم والمحددات المختلفة والضوابط العقابية لصيانة الأمن والصحي والاجتماعي لأبناء شعبنا.

إن هذا القانون بالغ الأهمية الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني يأتي انطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية والبرلمانية في إطار متابعتنا الحثيثة لمجريات وتطورات الحالة الصحية في القطاع، بما يوفر للجهات الحكومية المختصة كل أشكال الدعم والإسناد والمؤازرة من جهة، فضلاً عن الجهود البرلمانية المبذولة من أجل استجواب الدعم الدولي وتوفير اللوازم والمستلزمات الطبية واللوجستية عبر الدبلوماسية البرلمانية والتواصل مع المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية والمنظمات الأممية والمؤسسات الدولية من جهة أخرى.

واعترافاً بالفضل واعمالاً للإنصاف، فإننا في المجلس التشريعي نشيد بالجهد العظيم الذي بذلته الحكومة الفلسطينية في غزة طوال الأشهر الماضية وخطتها الهامة وقراراتها ومعالجاتها الحكيمة في إطار مواجهة الوباء، وقد لمسنا ورأينا بأعيننا ما بذلته لجان الطوارئ وخلايا الأزمة والطواقم الصحية والأمنية في وزارتي الصحة والداخلية والوزارات الأخرى من جهود جبارة وصلت الليل بالنهار لحماية أبناء شعبنا وحفظ أرواحهم وتأمين حياتهم على مدار الأشهر الماضية.

وهنا نسجل بكل التقدير والاحترام الالتزام الكبير الذي أبداه أبناء شعبنا الفلسطيني من خلال الامتثال لقرارات وإجراءات وزارتي الداخلية والصحة، وهو ما يشعركم بكل الراحة والطمأنينة من أن غزة الإباء ستنتصر بإذن الله على الوباء بفضل وعي والتزام أبنائها الميامين.

وسيطل المجلس التشريعي الفلسطيني على تواصل دائم مع رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية من أجل ممارسة الضغوط على الدول والحكومات وطرح هذه القضية على سلم أجندة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لإنقاذ القطاع الصحي الفلسطيني والحالة الصحية لأبناء شعبنا خلال المرحلة القادمة بإذن الله.

وختاماً.. فإننا نؤكد أن المسؤولية المناطة بالمجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية وكافة أبناء شعبنا جد ثقيلة، وتقضي دوام الالتزام وشحن الهمم لجهة تطوير آليات العمل وابتكار وسائل إبداعية في توعية وتثقيف المواطنين، إذ أن وعي والتزام المواطن هو الأساس في مواجهة الوباء ودرء مخاطره، وسنعمل على توفير كل ما يلزم من أجل الانتصار على الوباء وحماية الأمن الصحي والمجتمعي لأبناء شعبنا.

حفظ الله أبناء شعبنا من كل مكروه وسوء وأدام عليهم نعمة الصحة والعافية

خلال اجتماع دوري.. لجنة الرقابة تتابع الإجراءات الشرطية



أجل تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين عبر ممارسة مهامها الرقابية على الجهات التنفيذية والأجهزة والمؤسسات الحكومية وفقاً للقانون؛ مشيدة بالجهود الحكومية والرسمية والأهلية المبذولة بهدف الحد من انتشار كورونا وحماية شعبنا من مخاطره.

فيما تابعت شكاوى المواطنين المتعلقة بالإجراءات المتبعة خلال فترات الحجر؛ وبحثت سبل علاجها مع الجهات المختصة. ونوهت اللجنة في ختام الاجتماع أنها تتابع كل الملاحظات التي ترد لها سواء من المواطنين أو النخب المجتمعية أو مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بهدف مكافحة وباء "كورونا" وتسعى دوماً من

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس التشريعي اجتماعاً دورياً بداية الأسبوع الجاري بمقر التشريعي بغزة؛ برئاسة رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، وبحضور أعضاء اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، والنائب هدى نعيم. وناقشت اللجنة خلال الاجتماع الأنشطة والفعاليات المنوي تنفيذها خلال الفترة المقبلة،

النائب الأشقر يثمن جهود وزارة الداخلية في مواجهة "كورونا"



فيهم هذا الوباء الخطير فيكون عائقاً عن قيام شعبنا باستكمال عدة التحريز، فالمشاور طويل ونحن بأمر الحاجة إلى أبناء شعبنا". وختتم النائب الأشقر؛ رسالته مخاطباً منتسبي الداخلية بقوله: "أنتم رجال الوطن وحماته فكونوا رحماء بشعبكم؛ وإنني أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكم ولكل قيادات ومنتسبي الداخلية فرداً فرداً على جهودهم في خدمة وحماية شعبنا".

والمحافظة على أبناء شعبنا المجاهد حماية لهم من تفشي وباء "كورونا". وأكد الأشقر؛ في رسالته أن شعبنا البطل المجاهد الذي قدم فلذة كبده من الآباء والأبناء والأطفال والنساء على طريق التحريز هو اليوم على قدر المسؤولية، مشدداً على ضرورة تكاتف قوى شعبنا ومؤسساته المختلفة من أجل تسهيل مهام وزارة الداخلية وإنجاح جهودهم.

وأضاف قائلاً: "بارك الله فيكم يا حماة الوطن ورجال العقيدة لتحملكم الوجد والألم وقلة المؤنة وبرد الشتاء القارس، كل ذلك قرينة لثمة تعالي، ومحافظة على أبناء شعبنا الفلسطيني المجاهد من أن يتفشي

ثمن رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر، أداء الأجهزة الأمنية في قطاع غزة التي وفرت الأمن والأمان والاستقرار لأبناء شعبنا الفلسطيني خلال جائحة "كورونا".

جاء ذلك في رسالة وجهها النائب الأشقر؛ لوكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني اللواء توفيق أبو نعيم، أكد فيها أن الأجهزة الأمنية والشرطية تقدم كل ما بوسعها من أجل حفظ أرواح المواطنين؛ مشيداً بجهود تلك الأجهزة وبقيادة وزارة الداخلية التي تهدف دائماً للحفاظ على النظام العام وتطبيق القانون

لجنة القدس والأقصى: تطبيع المغرب مع الاحتلال يشكل خطراً على القضية الفلسطينية

القدس وأهلها، متسائلة بالقول: "كيف لملك يرأس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ويطلع مع الاحتلال؟!". وأشارت اللجنة في بيانها أن العدو الصهيوني يستغل هذا التطبيع ليصعد من عدوانه المتواصل على القدس والأقصى، وأن هذا التطبيع يعد محاولة لإضفاء الشرعية على الاحتلال وهو أمر يتعارض مع حقيقة وأصالة المغرب وشعبها المدافع عن القضية الفلسطينية. ودعا البيان البرلمان المغربي لرفض التطبيع وسن القوانين اللازمة لتجريم وتجرير التعامل مع الكيان، لافتاً لأهمية دور الشعب المغربي تاريخياً في رفض التطبيع ونصرة فلسطين وإعمار مدينة القدس؛ مطالبة علماء الأمة ومفكرها لبيان موقف الإسلام من التطبيع مع الاحتلال.

أكدت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي أن إعلان المملكة المغربية تطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني يشكل خطراً داهماً على القضية الفلسطينية وبالأخص على القدس والأقصى. جاء ذلك في بيان صحفي أصدرته اللجنة؛ وأشارت فيه أنها تتابع ببالأسف التهافت العربي المريع الذي ينتهجه بعض الحكام والحكومات للتطبيع مع الكيان، مثمناً في الوقت ذاته مواقف الأحرار والأحزاب والجماعات في المملكة المغربية الشقيقة، الذين عبروا عن رفضهم لهذا القرار ووصفوه بـ "اللامسؤول"؛ ويخفي في طياته تخاذلاً واضحاً عن دعم فلسطين وخيانة لها. ودعت اللجنة ملك المغرب للتراجع عن قرار التطبيع، معتبرة أنه يتعارض مع مصلحة مدينة

اعتبرها معيار بقاء

النائب خريشة: علاقات سلطة رام الله مع الاحتلال وأمريكا لم تنقطع

منها بأن ذلك سيغير من حقيقة الموقف من قبل الاحتلال وإدارة ترامب حولها. ورأى خريشة؛ بأن جهود السلطة منسوبة الآن للعودة إلى حضن السياسة الدولية، سواء الدول الأوروبية أو الإدارة الأمريكية لما ينعكس عليها من منافع على صعيد الدعم المادي لها أولاً، ثم رغبة منها بالاستمرار في وحل السياسة الذي لم يعد يقدم أي حلول للشعب الفلسطيني".



أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أن علاقات سلطة رام الله مع الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية لم تنقطع، وهو معيار استمرارها ووجودها وبقاءها على الأرض، مشيراً إلى أن ما جرى الإعلان عنه سابقاً حول قطع الاتصالات يهدف إلى لفت الأنظار فقط وهو ليس إلا لعبة إعلامية.

وأشار إلى أن السلطة كانت تعول بشكل كبير على الانتخابات الأمريكية وطبيعة الإدارة الأمريكية الجديدة التي ستفرزها، وعندما تيقنت بفوز "جو بايدن" على حساب دونالد ترامب بدأت اللغة التي تستخدمها تعود إلى سابق عهدها. وقال: "اليوم السلطة تتبنى خطاباً يهدف إلى استمالة الرأي العام الدولي مستعينة بالحكومتين المصرية والأردنية من أجل إعادة المياه إلى مجاريها مع الولايات المتحدة التي تتحكم بزمام الأمور دولياً".

المصالحة الوطنية

وأوضح النائب خريشة؛ أن السلطة لم تكن في يوم من الأيام صادقة في تحقيق المصالحة الوطنية، ومع فوز "بايدن" سارعت السلطة إلى التنصل من كل ما تم الاتفاق عليه بلقاءات المصالحة وخصوصاً مفرزات اجتماع الأمناء العامين الذي تم عقده في بيروت. وبين أن السلطة لوحت للاحتلال والأمريكان إبان حكم ترامب بالمصالحة مع حركة حماس ليس حبا فيها بل ظناً

خلال إجتماع دوري

اللجنة القانونية تبحث عدداً من مشاريع القوانين



إلى ذلك استمعت اللجنة لشرح من النائب مروان أبو راس المكلف من المجلس التشريعي بمتابعة الملفات والعمل مع هيئة الزكاة الفلسطينية، موضحاً أنه اجتمع مع مجلس إدارة الهيئة وبحث معهم سبل تسهيل عمل الهيئة مع الجهات الحكومية، وآليات التنسيق بينهما بما يخدم المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة؛ بالإضافة لبحث ملاحظات عديدة حول عمل الهيئة، كما ناقشت اللجنة بعض الشكاوى الواردة إليها من المواطنين وأوصت جهات الاختصاص بإيجاد الحلول المناسبة لها.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي اجتماعاً دورياً حضره رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، ومقررها النائب مروان أبو راس، وعضوي اللجنة النائب محمد شهاب، والنائب أحمد أبو حلبية. وناقشت اللجنة أثناء اجتماعها عدة مشاريع قوانين كانت مطروحة على جدول الأعمال، خاصة مشروع قانوني كاتب العدل، ومشروع قانون مواجهة كورونا. كما بحثت اللجنة قانون معدل لقانون التنفيذ، وقانون التصديقات الذي يبحث تصديق التوكيلات الواردة من خارج فلسطين، والصادرة من فلسطين للخارج.

النائب سلامة: مواصلة الاحتلال اعتقال الأسير "إسعيد" المضرب عن الطعام جريمة دولة وإرهاب منظم

عن حياة الأسرى الذين أصيبوا بفيروس كورونا وعن حياة الأسير "إسعيد" في ظل سياسة الإهمال الطبي، مطالباً بالعمل الفوري على إطلاق سراح كل الأسرى من سجون الاحتلال. وندد بكل الإجراءات الاجرامية التي تطبقها "مصلحة السجون الاسرائيلية" على أسرانا في سجون الاحتلال بما في ذلك سياسة



أدان النائب سالم سلامة؛ استمرار اعتقال الاحتلال للأسير وسليم اسعيد المضرب عن الطعام منذ قرابة الشهر رفضاً لاعتقاله الإداري، مؤكداً أن الاعتقال الإداري جريمة دولة وإرهاب منظم يمارسه الاحتلال في مخالفة صارخة لحقوق الإنسان. وقال النائب سلامة في تصريح صحفي: "اضراب الأسير اسعيد عن الطعام

هو رسالة رفض للاعتقال الإداري الظالم، واستمرار لمعركة الصمود والدفاع عن الحقوق في وجه الاجرام الصهيوني". وأضاف النائب سلامة: "ليس غريباً على الاحتلال اعتقال المواطنين الفلسطينيين إدارياً بحجج واهية، فهم الذين يقتلون الأطفال والنساء والشيوخ ويمارسون اجرام دولة ممنهج ضد شعبنا الفلسطيني ضاربين بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية". وحمل سلامة؛ الاحتلال المسؤولية

الاهمال الطبي والمنع من الزيارة، واجراء التنقلات التعسفية في صفوف الأسرى، وكذلك سياسة العزل الإنفرادي والتنكيل المستمر بحق أسرانا ومصادرة حقوقهم التي كفلتها القوانين والأعراف الدولية. ودعا المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية والصحية وأحرار العالم بالتدخل لإلزام سلطات الاحتلال بإطلاق سراح الأسير "اسعيد"، والقيام بواجبها الإنساني تجاه أسرانا في سجون الاحتلال الذين يتعرضون لجرائم الاحتلال في ظل صمت دولي مريب.

خلال مشاركته بقاء برلماني دولي

د. بحر: توحيد الموقف الفلسطيني الأساس المتين لحماية شعبنا في ظل التحديات الخطيرة الراهنة

للضغط على حكوماتها من أجل تحشيد الدعم لفلسطين، واتخاذ مواقف شجاعة للتصدي لصفقة القرن وجريمة التطبيع ومواجهة إجراءات الاحتلال وتعزيز مقاطعته، والعمل على عزله ومحاصرته في المحافل البرلمانية والسياسية الإقليمية والدولية.

مواقف مشرفة

وأشاد بحر؛ بمواقف البرلمانية العربية والاسلامية والدولية الراضية للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، منها مواقف البرلمان الباكستاني الذي أكد رفض التطبيع مع الاحتلال، وعدم استجابة رئيس الوزراء الباكستاني للضغوط الدولية الداعمة للتطبيع.

وتمن ما يبذله البرلمان الإيراني من دعم واسناد لفلسطين من خلال المواقف والقوانين التي كان آخرها قانون مواجهة الإجراءات الاسرائيلية العنصرية وإنشاء سفارة افتراضية في القدس، وما أقره البرلمان العراقي قبل أيام من قانون يساوي بموجبه بين الفلسطيني المقيم والمواطن العراقي.



لاستعادة زمام المبادرة إقليمياً ودولياً.

دور برلماني شائع

وأعرب بحر؛ عن تطلع المجلس التشريعي إلى دور برلماني إسلامي أكثر قوة وقدرة وفعالية في مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجه فلسطين، داعياً لبلورة الخطط البرلمانية للتصدي لمخططات تصفية القضية. وأهاب بالبرلمانات العربية والإسلامية

المخطط الأمريكي الصهيوني الجديد الذي تشكل اتفاقات التطبيع مع الكيان أحد أبرز تجلياته.

وطالب الأمة العربية والإسلامية بالتصدي لاتفاقيات التطبيع، والإسراع في تشكيل كتلة عربي وإسلامي قوي قادر على عزل ومحاصرة الأنظمة المطبّعة مع الكيان، وإرساء استراتيجية عربية إسلامية موحدة

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر؛ أن توحيد الموقف الفلسطيني وبناء استراتيجية موحدة في مواجهة الاحتلال الصهيوني، يشكل الأساس المتين والأرضية الصلبة لحماية شعبنا والقضية الفلسطينية في ظل التحديات الخطيرة الراهنة.

جاء ذلك خلال مشاركة بحر؛ في لقاء برلماني الكتروني شارك فيه رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الباكستاني مشاهد حسين، ورئيس لجنة الأمن القومي والعلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني عباس كلرو، والمدير العام لرابطة برلمانيون لأجل القدس محمد مكرم البلعاوي، وناقشوا خلاله سبل دعم القضية الفلسطينية في ظل التطورات الراهنة.

تطبيع مفروض

ودعا البرلمانات إلى تجريم التطبيع مع الاحتلال، وسن القوانين اللازمة لذلك؛ موضحاً أن مصلحة فلسطين والشعوب العربية والإسلامية تكمن في مواجهة

الاحتلال يجدد الاعتقال الإداري للنائب المقدسي أحمد عطون

يتواجد حالياً في سجن عوفر العسكري، ويعاني من مشاكل صحية مزمنة كضغط الدم والسكري، وآلام في الظهر، وحصوة في الكلى، بالإضافة لمشاكل صحية أخرى، وقد أمضى ما يزيد عن "15" سنة في سجون الاحتلال بشكل متفرق. الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال كانت قد أقدمت عام



جددت محكمة "عوفر" العسكرية الصهيونية "الاعتقال الإداري بحق النائب المقدسي أحمد عطون للمرة الثانية على التوالي ولمدة "4" أشهر دون تقديم أي مبررات أو أدلة.

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اعتقلت النائب عطون بتاريخ 26/8/2020 وحولته للاعتقال الإداري؛

وندت رئاسة المجلس التشريعي في تصريح مقتضب أصدرته فور النطق بالحكم بقرار المحكمة ووصفته بأنه يعبر عن العنصرية الصهيونية وانتهاك الاحتلال للقوانين الدولية والمعاهدات الإنسانية والحصانة البرلمانية. وأشار التصريح إلى أن النائب عطون؛

"2010م" على سحب البطاقة المقدسية من النائب عطون، وأبعده عن مدينة القدس بشكل كامل، وشمل القرار في حينه النائبين محمد أبو طير، ومحمد طوطح، ووزير شؤون القدس السابق خالد أبو عرفنة وذلك بحجة "خيانة الولاء للدولة"، كما يزعم الاحتلال.

بحثت مشكلات المواطنين.. النائب هدى نعيم تستقبل لجنة حي النزهة بالبريج



فيه، بالإضافة لجهود اللجنة في التخفيف من معاناتهم والسعي لخدمتهم؛ لافتاً إلى أن أبرز مشكلات الحي تتمثل بعدم وجود صرف صحي؛ داعياً للمساهمة في حل تلك المشكلة. من جانبها أكدت النائب نعيم؛ بأنها ستتابع المشكلة مع جهات الاختصاص وخاصة البلدية، منوهة لسعي النواب الدائم للتخفيف من معاناة المواطنين وحل مشكلاتهم، في حين شكر وفد اللجنة للنائب نعيم؛ تفهمها واهتمامها بمشكلات المواطنين ومتابعتها لشكواهم.

استقبلت النائب هدى نعيم؛ لجنة حي النزهة في البريج وبحثت معهم مشكلات الحي وشكاوى المواطنين فيه؛ جاء ذلك لدى لقاء جمعها مع رئيس اللجنة محمد أبو عون، في مكتب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بالمحافظة الوسطى؛ حيث أشادت النائب نعيم؛ بجهود اللجنة في متابعة قضايا المواطنين والاهتمام بها والسعي الدؤوب لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لها. بدوره قدم رئيس اللجنة شرحاً عن واقع الحي والمشكلات التي يعانيها المواطنين

بمشاركة الدائرة القانونية بالتشريعي

لجنة تعديل قانون المخدرات تنتهي من مناقشة التعديلات المقترحة

أنهت لجنة تعديل قانون المخدرات عملها بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات وورش العمل ناقشت خلالها التعديلات المقترحة على مواد وينود القانون مع الجهات ذات العلاقة لا سيما القضاء والنيابة العامة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات ووزارة الداخلية. وأكد رئيس قسم الاستشارات القانونية في المجلس التشريعي وعضو اللجنة عمار نجم، على ضرورة تعديل قانون المخدرات حتى يحقق الغاية منه في مكافحة جرائم المخدرات، ولمعالجة العديد من الملاحظات المقدمة من الخبراء حول القانون، وللحفاظ على

المبادئ والحقوق التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة "2003"م. الجدير ذكره أن اللجنة تم تشكيلها من جميع الجهات المختصة ذات العلاقة بتنفيذ وتطبيق القانون، برئاسة عميد المعهد العالي للقضاء الفلسطيني المستشار سامي الأشرم، وبعضوية كلا من: المجلس التشريعي، النيابة العامة، القضاء، ديوان الفتوى والتشريع، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية، وستقوم اللجنة بتسليم نتائج عملها للمجلس التشريعي تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إقراره حسب الأصول.



لجنة تعديل قانون المخدرات أثناء اجتماعها الأخير بالمعهد العالي للقضاء الفلسطيني

مشروع قانون مؤقت بشأن مكافحة جائحة كورونا

المبلغ المقرر للمخالفة، انقضاء الدعوى الجزائية. 4. إذا امتنع المخالف عن دفع المبلغ المقرر في الجدول المرفق بهذا القانون، لمدة تزيد عن خمسة عشر يوماً، اعتبرت المذكرة التي سُلمت له بمثابة لائحة اتهام ومذكرة حضور للمحاكمة سُلمت له قانوناً.

5. يكون دفع المبلغ إلى حساب الخزينة العامة؛ من خلال أي جهة مختصة بالتحويل إلى حساب الخزينة العامة.

المادة 4

1. تُضاعف المبالغ المقررة في الجدول المرفق عند العود، ويُحال المخالف إلى النيابة العامة عند ارتكاب المخالفة للمرة الثالثة لاتخاذ المقتضى القانوني بحقه، ويُحْمَل المخالف أي نفقات أو تكاليف معالجة الأضرار المترتبة على المخالفة. 2. لا يحول دفع المبلغ المقرر في الجدول المرفق بهذا القانون دون تطبيق أي عقوبة أشد وردت في قانون آخر.

المادة 5

يصدر مجلس الوزراء اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة 6

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة 7

1. يستمر العمل بهذا القانون؛ إلى حين الإعلان عن انتهاء الإجراءات الاستثنائية لمكافحة جائحة كورونا. 2. على الجهات المختصة كافة -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

18. استدعاء الأطباء والطواقم الطبية المحليين على التقاعد والسماح لهم بمزاولة عملهم مجدداً لمدة محددة. 19. فتح باب التطوع للأطباء والطواقم الطبية للعمل في المستشفيات الحكومية؛ وفق شروط وضوابط تحددها وزارة الصحة.

المادة 2

1. تعتبر مدد الإغلاق الكلي؛ أو الجزئي؛ ومدد الحجر الصحي؛ ومدد الغياب القسرية عن البلاد بسبب الإجراءات الاستثنائية لمكافحة كورونا؛ مدة وقف بالنسبة للمواعيد المنصوص عليها في القوانين والتشريعات السارية، على أن تُستأنف هذه المواعيد والأجال اعتباراً من اليوم التالي لإعلان انتهاء فترة الحجر الصحي أو الإغلاق؛ أو زوال سبب الغياب القسري. 2. لا يسري حكم وقف سريان المواعيد على الأجال والمواعيد الخاصة بالحبس الاحتياطي.

المادة 3

1. إذا تبين لمأمور الضبط القضائي بأن شخصاً ارتكب أي من المخالفات الواردة في الجدول الملحق بهذا القانون، فعليه تبليغ المخالف بسند دفع المبلغ المقرر قرين كل مخالفة، وأن يُثبت ذلك في المحضر. 2. يجب أن يتضمن سند دفع المبلغ ما يلي: أ. بيانات المخالف. ب. وصف المخالفة. ج. تاريخ وقوع المخالفة. د. النصوص القانونية المطبقة. هـ. تحديد قيمة المبلغ. و. إرفاق أية مستندات دالة على المخالفة. ز. توقيع مأمور الضبط القضائي. 3. يترتب على المبلغ خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه سند دفع

السلع أو المنتجات.

10. تقرير مساعدات مالية أو عينية عاجلة لعمال المياومة؛ وللأفراد والأسر المتضررة من القرارات والتدابير الاحترازية، وتحديد القواعد الخاصة بالصراف منها وفق معايير تتوخى العدالة. 11. منح حوافز واعفاءات جمركية وضريبية؛ للمنشآت والمصانع التي تقوم بإنتاج مواد تساهم في مكافحة الجائحة. 12. صرف مكافآت نقدية للطواقم الطبية والعمال في المجال الصحي؛ وأي أشخاص أو فئات مكلفة بمهام يُحتمل إصابتها. 13. تقديم دعم مالي أو عيني للقطاعات الاقتصادية المتضررة من القرارات والتدابير الاحترازية، وتحديد قواعد صرفها للمنشآت والشركات والمشروعات المختلفة. 14. احتساب فترة غياب الموظفين القسرية داخل البلاد؛ بسبب الإغلاق؛ أو الذين ثبتت إصابتهم بالعدوى؛ أو المخالطين لمصابين؛ براتب كامل. 15. احتساب فترة غياب الموظفين القسرية خارج البلاد بسبب الإجراءات الاستثنائية لمكافحة كورونا؛ براتب كامل وذلك بناءً على كتاب من دائرة الموظفين الحكومية؛ مُقدم إلى الجهة المختصة؛ ومُدعماً بالأوراق الرسمية التي تثبت بأن غيابه بسبب إجراءات خارجة عن إرادته. 16. منح إجازات بيتية استثنائية؛ والإفراج عن موقوفين أو محكومين بعقوبات سالية للحرية لدى مراكز الإصلاح والتأهيل مع أخذ الضمانات اللازمة. 17. تخصيص مقر المدارس، وغيرها من المنشآت العامة والخاصة؛ لتجهيزها كمراكز حجر أو مستشفيات ميدانية مؤقتة أو أي استخدامات تتعلق بالجائحة.

المادة 1

يجوز للحكومة؛ اتخاذ أي من الإجراءات والتدابير الاحترازية التالية؛ لمكافحة جائحة كورونا:

1. إيقاف العمل، جزئياً أو كلياً ولمدة محددة، بالوزارات، السلطات، الهيئات، المؤسسات العامة، المرافق القضائية، الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات التجارية وغيرها من المنشآت التي يصدر بتحديد قرار من الحكومة. 2. إيقاف الدراسة جزئياً أو كلياً ولمدة محددة؛ برياض الأطفال والمدارس والجامعات والمعاهد وغيرها من المؤسسات التعليمية وأي تجمعات للطلبة بهدف تلقي العلم، واتخاذ ما يلزم من تدابير بشأن امتحانات العام الدراسي. 3. فرض حظر التجول كلياً أو جزئياً ولمدة محددة. 4. تأجيل سداد الالتزامات المالية الحكومية المستحقة كلياً أو جزئياً؛ أو تقسيطها؛ أو تخفيضها؛ أو الإعفاء منها؛ ولا يترتب على ذلك استحقاق غرامة، كما لا تدخل فترات التمديد والتأجيل المشار إليها في حساب مدة التقادم للالتزامات المذكورة. 5. إجراء المناقلة بين بنود الموازنة العامة السنوية؛ ولمدة محددة؛ بالاتفاق مع المجلس التشريعي. 6. تقييد الاجتماعات العامة والتظاهرات والاحتفالات؛ وغيرها من أشكال التجمعات. 7. إلزام القادمين من خارج البلاد بالخضوع لإجراءات الحجر الصحي؛ وفقاً للاشتراطات الصحية التي تقررها وزارة الصحة. 8. وضع قيود على تداول بعض السلع والمنتجات أو نقلها أو بيعها أو حيازتها. 9. تحديد أسعار بعض الخدمات أو

المخالفة

قيمة المبلغ بالدينار الأردني أو ما يعادلها بالعملة المحلية	المخالفة
400 دينار أردني	عدم التقيد بقرار إغلاق المؤسسات التعليمية أو المراكز التجارية أو الأسواق المفتوحة أو أي من المنشآت التي يصدر قرار بإغلاقها احترازياً، أو استقبال مرتادين في أي منها خلافاً للتعليمات، (المبلغ على المسؤول عن إدارة المنشأة المخالفة).
400 دينار أردني	تعمد نقل العدوى للآخرين أو تعمد إخفاء الإصابة على الرغم من العلم بالإصابة.
200 دينار أردني	عدم الالتزام بقرار منع أو تقييد التجمعات أو الاجتماعات أو إقامة الاحتفالات أو دور العزاء الخاصة والعامة، أو التجمع في الأماكن العامة أو المزارع الخاصة. (المبلغ على صاحب الدعوة؛ أو المتسبب بهذه التجمعات المخالفة أو المسؤول عن إدارة المنشأة المخالفة).
100 دينار أردني	عدم التزام شركات النقل العام/ الخاص بإجراءات التعقيم لوسائل النقل العام والخاص، أو مخالفة عدد الركاب المسموح به داخل الحافلة. (المبلغ على (المسؤول عن إدارة الشركة أو المنشأة المخالفة).
100 دينار أردني	عدم التقيد بالإجراءات الوقائية المقررة من الجهات المختصة بخصوص تنظيم الأسواق والمنشآت الأخرى المُستثناة من قرار الإغلاق المؤقت، والامتناع عن تنفيذ أية أوامر تتعلق بهذا الشأن. (المبلغ على المسؤول عن إدارة المنشأة المخالفة).
100 دينار أردني	عدم الالتزام بتعليمات الحجر في المنشأة الخاصة بمجال الحجر الصحي؛ والتي تحددها الجهات المختصة، أو عدم الالتزام بتعليمات الحجر المنزلي وفقاً لدليل الحجر المنزلي وإعادة الفحص حسب الإجراءات الصحية أو الامتناع عن تنفيذها أو الهروب من الحجر.
100 دينار أردني	مخالفة قرار الاستشفاء الإلزامي القاضي بإخضاع المصابين بالعدوى لمتابعة العلاج المقرر لهم.
60 دينار أردني	بث شائعة تتعلق بجائحة (كورونا) أو تداولها، أو نشر معلومات مغلوطة، من شأنها التسبب في إثارة الهلع، أو حرّض على مخالفة الإجراءات والتدابير ذات الصلة.
40 دينار أردني	مخالفة التدابير الصادرة عن وزارة الصحة الخاصة بالقادمين من خارج البلاد.
40 دينار أردني	مخالفة التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة الخاصة بدفن أو نقل جثة أي شخص متوفى.
20 دينار أردني	رفض إجراء الفحص الطبي عند الطلب من الجهات المختصة.
20 دينار أردني	الخروج في أوقات الحظر المعلن عنها؛ عدا حالات الخروج لدواعي الضرورة لشراء الاحتياجات الغذائية والدوائية؛ أو الخروج للطوارئ الصحية، وفئات القطاعات الحيوية التي يصدر قرار باستثنائها من الحظر.
10 دينار أردني	مخالفة سائقي المركبات العمومية والخاصة لقرار ارتداء الكمامة أو عدم إلزام أي من الركاب بارتدائها. (عن كل مخالف في المركبة).
10 دينار أردني	مخالفة ارتداء الكمامات للأفراد في الأماكن المغلقة والمزدحمة.

مواقف برلمانية دولية

برلمانيون أوروبيون يدعون لدمج غزة في مواجهة كورونا

وقّع "24" نائباً في البرلمان الأوروبي على عريضة للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، تدعو للاحتلال إلى السماح الفوري بإدخال مستلزمات مكافحة "كورونا" إلى قطاع غزة، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع منذ أكثر من "14" سنة. ومن بين الموقعين رئيس وفد العلاقات مع فلسطين في البرلمان الأوروبي النائب "مانو بينيدا"، ونائبته "مارغريت أوكين"، وأعرب النواب الموقعين عن قلقهم إزاء التفشي الواسع لجائحة "كورونا" في قطاع غزة.

وطالبوا الاتحاد الأوروبي بإرسال مساعدات طبية فورية إلى قطاع غزة عن طريق منظمة الصحة العالمية، والعمل مع القوى الكبرى والأمم المتحدة لتزويد غزة بـ"لقاح كورونا".

ودعا الموقعون جميع الأطراف إلى تحيئة الحسابات السياسية، والتركيز على إنقاذ المدنيين من "كورونا"، كما حثوا الاحتلال على السماح بإدخال المساعدات الطبية وإنهاء حصار غزة.

رئيس البرلمان التونسي يعبر عن رفضه للتطبيع بين المغرب والاحتلال

اعتبر رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، اتفاق تطبيع العلاقات بين المغرب والاحتلال "خروجاً على الإجماع العربي"، مشدداً على أن تونس لن تنساق خلف التطبيع.

وقال الغنوشي: "لقد صدّمتنا من إعلان تطبيع العلاقات بين المغرب والشقيق والاحتلال وهو أمر يشكل خروجاً عن الإجماع العربي القاضي بنبذ العلاقات مع الاحتلال ولفظ المطبوعين معه، ونحن في تونس ليس مطروحاً أن نسير في مسار التطبيع".

وأشار لرفض تونس لفكرة التطبيع مع الاحتلال قائلاً: "لدينا إجماع وطني رسمي وشعبي على رفض كل أشكال العلاقات مع الاحتلال، كما أننا مصرون على دعم حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها مبدأ الأخوة العربية والإسلامية وحتى القانون الدولي".

برلماني سريلاكي يدعو لدعم القضية الفلسطينية

أكد عضو البرلمان السريلاكي "بيمان راثناياكي" أن بلاده ترفض اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال، والبرلمان السريلاكي يواصل الضغط على حكومة بلاده للتمسك بموقفها الداعم للحقوق الفلسطينية، ومواجهة الضغوط الأمريكية والصهيونية، داعياً الرئيس الأمريكي الجديد "جو بايدن" إلى التحلي بالعدالة والنزاهة ودعم القضايا العادلة في العالم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وشدد "راثناياكي" خلال ندوة نظمها رابطة برلمانيون لأجل القدس بالتعاون مع منتدى آسيا والشرق الأوسط بعنوان "التطبيع بوابة للسلام أو للاستسلام؟"، أن الشعوب ترفض تطبيع الأنظمة وتناصر الحقوق الفلسطينية، مطالباً بتوحيد الجهود ومعالجة الخذلان الحاصل بحق القضية الفلسطينية والعمل على رفض خطوات وفكرة التطبيع والتعاون ومساعدة الاحتلال.

برلماني هندي: الدعم الأمريكي شجع الاحتلال على سرقة الأرض الفلسطينية

أكد عضو البرلمان الهندي النائب "كي جي تياغي" أن الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب، دعمت سرقة الأراضي الفلسطينية، وعلى برلمانات العالم العمل لتصحيح هذه الأخطاء بحق الشعب الفلسطيني، لافتاً إلى أن البيت الأبيض اختار الوقوف ضد الحقوق الفلسطينية ودعم الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وشجع الاحتلال على مخالفة الشرعية الدولية. وبيّن "تياغي" خلال ندوة برلمانية دولية تم تنظيمها عبر تطبيق "Zoom" أن الاحتلال صعد من مخططاته الاستيطانية بغطاء ودعم أمريكي، مشدداً على ضرورة العمل من أجل استعادة الشرعية الدولية فيما يخص القضية الفلسطينية.

برلماني مالديفي: علينا دعم غزة لمواجهة كورونا

حذر النائب في برلمان المالديف سعوود حسين، من كارثة صحية حقيقية تهدد قطاع غزة نتيجة نقص الإمكانات والمستلزمات الطبية بفعل الحصار خاصة مع تفشي جائحة كورونا، مشدداً على ضرورة التحرك العاجل من قبل المجتمع الدولي والضغط على الاحتلال لإدخال المعونات الطبية والصحية. ودعا حسين، العالم إلى الوقوف بشكل محايد من القضية الفلسطينية، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وانتقد النائب المالديفي سياسة التطبيع مع الاحتلال التي تنتهجها بعض الأنظمة العربية معتبراً أنها شجعت الاحتلال على سرقة الأرض الفلسطينية وارتكاب المزيد من الجرائم بحق الأرض والإنسان الفلسطيني.

البرلمان الإيرلندي يعيد تشكيل مجموعة أصدقاء فلسطين

أعلنت النائبة في البرلمان الإيرلندي "فرانسييس بلاك" إعادة تشكيل مجموعة أصدقاء فلسطين في البرلمان الإيرلندي؛ مشيرة أن هذا القرار تم اتخاذه خلال جلسة رسمية للبرلمان الإيرلندي حضرها أعضاء مجلس الشيوخ من جميع الأحزاب. ونوهت أن هذه المجموعة البرلمانية ستعمل بكل جدٍ للتأكد من أن إيرلندا تتخذ موقفاً قوياً في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ونشر الوعي في كافة أرجاء إيرلندا بشأن ما يحدث في فلسطين، وأكدت أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة هو بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي، لا سيما الدول الأوروبية، وعلى إيرلندا أن تكون جاهزة لذلك.

بمشاركة وكيل وزارة الزراعة.. نواب الشمال يتفقدون بلدية بيت لاهيا والمزارع المتضررة



اللازم لهم حتى يتمكنوا من العودة عاجلاً لممارسة أعمالهم الزراعية.

ويتفقدون مديرية التعليم

إلى ذلك تفقد وفد من نواب الشمال مديرية التربية والتعليم بالمحافظة وكان في استقبالهم مدير المديرية أشرف حرز الله؛ والنائب الإداري والفني وعدد من مدراء الدوائر ولفيف من العاملين بالمديرية؛ في حين ضم الوفد كلا من النواب: يوسف الشرافي، محمد شهاب، مشير المصري، وجميلة الشنطي.

وشكر النواب المديرية وطواقم العاملين فيها على الجهود المتواصلة التي يبذلونها بهدف خدمة أبنائنا الطلبة؛ وقدّموا التهاني للمديرية بمناسبة حصولها على المركز الأول على جميع المؤسسات الحكومية بالمحافظة في مسابقة اللجنة الحكومية الخاصة بخدمة الجمهور والتي أطلقتها سابقاً الأمانة العامة لمجلس الوزراء بهدف تجويد العمل في المؤسسات الحكومية الفلسطينية. بدوره أطلع مدير المديرية النواب على سير العملية التعليمية لمرحلة الثانوية العامة بالمحافظة ومدى التزام الطلبة بإجراءات الوقاية والسلامة الخاصة بجائحة كورونا، وموضحاً برامج وفعاليات وأنشطة المديرية المتعلقة بتجويد واستمرار العمل التربوي والمسيرة التعليمية.

التطبيع جراً للاحتلال على مزيد من الجرائم

النائب الشرافي: جريمة إعدام الشهيد عبيات تعكس فاشية الاحتلال وهمجيته



أدان النائب يوسف الشرافي؛ الجريمة التي ارتكبتها الاحتلال ومستوطنيه بإعدامهم للشاب عبد الفتاح عبيات بعد الاعتداء عليه مؤخراً، مؤكداً أن جريمة تعكس فاشية الاحتلال وهمجيته.

وقال النائب الشرافي في تصريح صحفي:

قتل الاحتلال للمواطن عبيات جريمة حرب ضد الإنسانية وضد كل الأعراف، وتجراً للمستوطنين على قتل عامل فلسطيني خرج من أجل تحصيل لقمة عيشه دليل جديد على همجية الاحتلال ومستوطنيه".

وأضاف: "إن التطبيع شكل عامل تشجيع للاحتلال ومستوطنيه على مواصلة جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين، والقضية الفلسطينية فاضحة لخيانة المطبوعين ورافعة لكل من نصر فلسطين".

وأعتبر النائب الشرافي؛ أن التنسيق الأمني الذي تمارسه سلطة رام الله بمثابة عمالة أمنية وخدمة مجانية للاحتلال، مؤكداً أن المقاومة الفلسطينية قادرة على ترميغ أنف الاحتلال وكنسه عن أرضنا والانتصار لدماء الشهداء.

النائب الجمل يستقبل وفداً من أصحاب المراكز التدريبية



استقبل النائب عبد الرحمن الجمل الأسبوع المنصرم بمكتبه بمحافظة الوسطى، وفداً من أصحاب المراكز التدريبية في مدينة غزة، وضم الوفد رؤساء المراكز التعليمية والتدريبية التالية: السلام التعليمي، داتا، هلا فلسطيني، هارد وير، والقدس، وأشاد الجمل بالجهود التي تبذلها المراكز التدريبية بهدف الارتقاء بالتدريب من خلال الدورات والبرامج التدريبية المتنوعة التي تقدمها للجمهور.

بدوره أطلع رئيس مركز داتا للتدريب الدكتور عبد الناصر وادي؛ النائب الجمل على الهموم والمشاكل التي تواجه رؤساء وأصحاب المراكز بسبب إغلاقها نتيجة جائحة كورونا، مطالباً بمخاطبة الجهات المعنية لحصول المراكز التدريبية على استثناء من الأغلاقات المتكررة، من جانبه وعد النائب الجمل؛ بمتابعة الشكاوى مع الجهات المعنية.